

تقرير

مزارعو بشري: القوات
يحاسبوننا على خيارنا البلدي!

فيضان عقيقي

كأنه لا يكفي مزارعي بشري أزمة تصريف التفاح المتكررة سنوياً، وما يلحقها من انخفاض الأسعار وارتفاع تكلفة الإعتناء بالبساتين. حتى تضاف إليها هذا العام أزمة مياه تهدد بإتلاف المحاصيل.

80% من أهالي بشري يعيشون من الزراعة، وخصوصاً زراعة التفاح. فأرض بشري شاسعة، وتنتج سنوياً ما معدله مليون صندوق تفاح، أما هذا العام، هناك خوف من تلفه قبل قطافه بسبب حرمان المزارعين مياه الري. ترتوي بشري كلها من نبع "مار سمعان"، أما بساتينها فتصل إلى حدود إهدن، وغالباً ما تعاني شحاً وخصوصاً في فترة الصيف بسبب الضغط على المياه. ما يدفع المزارعين لرفع الصوت بهدف فتح "بئر الكوارزة" (سعة 3000 متر مكعب) ووضع حد لتسلط أفراد من آل كيروز على المياه الجوفية. تقع منطقة البساتين (مساحتها نحو 40 ألف دونم) في محيط أراضي هؤلاء، حيث البئر الممتدة إلى المياه الجوفية التي حفرها من دون رخصة منذ عقود على خلفية الخلاف بينهم وبين أفراد من آل طوق، وذلك بهدف تأمين حاجاتهم من المياه ثم تركت من دون استعمالها. في فترات سابقة كان أصحاب الأراضي يسمحون للنواطير بمد المياه إلى أراضي المزارعين، أما اليوم فإن الاستفادة منها باتت ممنوعة.

يعود سبب المنع، بحسب إيلي فخري رئيس منسقية المعارضة في القوات اللبنانية، إلى نتائج الانتخابات البلدية والاختيارية، التي حصلت فيها المعارضة على 40% من نسبة أصوات المقتربين، مقابل حصول القوات على 60%. وبما أن الأرض يملكها مؤيدون للحزب فهم يمنعون بقوة السلاح من صوت المعارضة من الاستفادة من مياه البئر مستغلين المياه الجوفية التي هي ملك عام لكل المواطنين، علماً أن القانون يتيح لأصحاب الأرض الاستفادة من نسبة 3% منها. يتابع فخري: "موسم الصيف هذا العام حار، والتفاح بحاجة للري. غالبيتهم يتوجهون إلى نبع مار سمعان الذي ما عاد يلبي الحاجات كافة، فيما مياه بئر الكوارزة ممنوعة عنهم، بنية معاقبتهم والتضييق عليهم بسبب خياراتهم السياسية. والمطلوب من الدولة أن تحافظ على أملاك الناس العامة من مياه وغيرها". يطالب طانيوس طوق المتحدث باسم مزارعي بشري بالسماح لهم بالاستفادة من المياه، كي لا تتلف المزروعات، ويضيف "مشكلتنا سببها الأول شح الينابيع نتيجة سحب مياه الثلوج عبر قساطل إلى منطقة الضنية، وهناك خلافات تاريخية بيننا على المياه. وتضاف إليها مشكلة الاستيلاء على المياه الجوفية من خلال الآبار غير المرخصة. أما البلدية فغائبة عن السمع ولا تتدخل في الموضوع".

لا يحصر فخري معاناة المزارعين بأزمة المياه فقط وتسلط السياسة على لقمة عيشهم، بل يردّها أيضاً إلى "طريقة التعاطي مع السوريين والتعرض لهم والإعتداء عليهم، ما يؤدي إلى تركهم البلدة مع ما يولده ذلك من أزمة في إيجاد بدائل لقطاف الموسم. إضافة إلى عدم الاهتمام بتصريف الإنتاج، وبيع المحاصيل بأسعار أقل من تكلفة الإنتاج إذ نبيع صندوق التفاح بـ3 آلاف ليرة لبنانية فيما تكلفته تبلغ 7 آلاف ليرة، وعدم مساهمة الجهات المعنية في استحداث مشاريع صناعية صغيرة من المحاصيل الزراعية، كمصانع للمربيات وغيرها". ويضيف فخري "من يدعون زعامة بشري لا يعملون لتأمين حاجات الأهالي، يبدو أن نيتهم تركنا فقراء، ليستعدونا بلقمة عيشنا، أو تهجيرنا من أرضنا، فالיום 15% من أهالي بشري يعيشون فيها فقط".

ينفي رئيس بلدية بشري فريدي كيروز ما يُحكى عن أزمة مياه، ويؤكد "عدم تسجيل أي شكوى في البلدية"، ويتابع: "تكمّن مشكلة المزارعين في تصريف الإنتاج الذي يدخل ضمن مسؤوليات وزارتي الزراعة والاقتصاد. نحن استلمنا البلدية منذ شهرين ولا نملك حلولاً راهنة، علماً أن البلدية السابقة ساعدت المزارعين بقدر استطاعتها، كما ساهم نواب القضاء في إنشاء مصانع للمنتجات الزراعية". قبل أن يختم متسائلاً: "بركي حدا عم يتسلى فينا".

لا بدّ من إضافتها في الوقت الذي كانت قد استقالت فيه الحكومة، ولم تتمكن الوزارة من توقيع جدول المقارنة الذي يرفع الأسعار 15%». ويوضح دندش أن الشركة ربحت مناقصة السد بكلفة 11 مليون دولار، بعدما رفضت أربعة عروض أسعار، «ولدينا اليقين أن المشروع ما كان ليجري تنفيذه لو كان عرض الأسعار أكثر من 11 مليون دولار، وكان سيجري رفض كل عرض أكبر من تلك القيمة». ولا يتوقف المتعهد عند هذا الحد، مؤكداً «خسارة الشركة المتهددة ما يقارب ستة ملايين دولار بحفرية السد، ولكننا أكملنا العمل كرمي للمنطقة، ولأن التوقف عن العمل فيه يعني أن لا أحد سيكمل تنفيذه وستخسر المنطقة المشروع».

يوفر السدّ المياه لأكثر
من 100 ألف نسمة
في 42 قرية

الكفالات المالية لتنفيذ المشروع وتسليمها إلى متعهد آخر لإكماله. من جهتها، عزت شركة «نيو ليبانون» التأخر في تسليم مشروع سد وبحيرة اليمونة إلى «تغييرات وتعديلات طرأت على الخرائط والمشروع، في وقت تأثرت فيه الشركة من قرار منع اليد العاملة السورية من الدخول بدون تأشيرة مسبقة، وعدم توقيع جدول مقارنة الأسعار من قبل وزارة الطاقة والمياه»، على ما يقول علي دندش، رئيس مجلس الإدارة. ويشرح أنّ هذه التعديلات على الأشغال كان

سد وبحيرة اليمونة نسبتها 45% من الالتزام، وأن المتعهد نفذ عام 2015 ما يقارب 11%، ولذلك هناك ضرورة للإيعاز للمتعهد بتكريس الموارد البشرية والآلية للإسراع في وتيرة التنفيذ وإنهاء المشروع وفق الجدول الزمني المقدم من قبله، وإنجاز الكميات المتبقية خلال 150 يوم عمل فعلي، كما ورد في موافقة وزير الطاقة والمياه بتاريخ الثاني من شباط الماضي. ولفت شريف إلى أن سائر المواد التي طلبت هي من «الغابونات (الشبك المغلف والمملوء بالصخور) والورقة البلاستيكية والواصل السطحي وسكورة الجارور، وقد جرى الموافقة عليها وباتت بحوزته ولم يبق عليه سوى إنجاز المشروع»، مشدداً على أن أي تأخير إضافي سيؤدي إلى سحب



تموم بلدة اليمونة على «بحر» من المياه لكن احوال اهلهما ليست بخير (هيلم الموسوي)

(الأوساخ) إذا شلنا؟». هكذا، صارت حال اليمونة. وهي حال تختلف تماماً عما يتذكره كبار السن عن المنطقة التي كانت «مشنشلة» بالتفاح. يتذكرونها كيف كانت، فيحلو لهم وصفها «مثل ما مكتوبة» بكتاب الجغرافيا: «بحيرة «ينغل» فيها سمك ذهبي، يعتاش منها سكان الضيعة. أما اليوم، فقد مات السمك وصارت «البركة» مستنقعا لا يعرف الناس متى يصبح سداً.

ويمكن بتفويض الريغارات! ولوزارة الطاقة والمياه حكايتها مع اليمونة أيضاً، فهذه الأخيرة يفترض أنها مسؤولة عن تنظيف مجاري الأنهر في المنطقة، غير أن المسؤول عن هذا الأمر لا يفعل شيئاً سوى «تسجيل الفواتير». يقدر الأهالي هناك أنه منذ فترة طويلة لم تنظف مجاري الأنهر، والجواب الذي كان يأتيهم عند السؤال عن الأمر «وين بدنا نحط الطالوش

«اللي بتشرب منها الناس»، على حد قول رئيس البلدية. تلك المياه التي لا يشرب منها أهالي اليمونة فقط، وإنما أهالي 42 قرية تصلها المياه. وفي هذا الإطار، يرفض المدير الإداري في المؤسسة، خليل عازار ما يقوله أهالي المنطقة، مشيراً إلى «أننا منذ سنتين، عدلنا في شبكة الصرف الصحي حتى لم يعد هناك أية مشكلة». ولكن، يحدث أنه في فترة ذوبان الثلوج «بتصير الأمور أوفر

صحية» بالقرب من منازلهم. وهي أصلاً القريبة من منابع المياه. سوء التنفيذ يدفع ثمنه أهالي اليمونة الذين يضطرون في كل حين للاستعانة بشركة صيانة. أضاف إلى ذلك أنّ المؤسسة أيضاً تتسلم مهام محطة التكرير «وهذه الأخيرة تعمل بواسطة الضخ وكلما انقطع التيار الكهربائي، تطوف الريغارات بمياه الصرف الصحي». تلك المياه التي ستجد طريقها لا محالة نحو الأنهر